وجود اعناق اختناق مهما كان نوعها او مصدرها ، كما وان جودة السلاح المصنع يجب ان لا تتدنى عن الحد الادنى من المواصفات العسكرية المسموح بها .

وقد يقول البعض ان هذه الاسلحة الشرقية معقدة وصعبة التصنيع ولهذا ينبغي ان نصمم أسلحة جديدة مماثلة لها وأقل تعقيداً منها ونقوم بعدئذ بتصنيعها . ان هذا الكلام مرفوض جملة وتفصيلا ، لانه اذا كان تصنيع مدفع ميدان عيار ١٥٥ ملم أمرا صعبا ، فهل يعقل أن يكون تصميم مدفع جديد له نفس الكفاءة والقيام من ثم بتصنيعه أمرا أقل صعوبة ؟ ان هذا البعض من الثرثارين لا يعرف شيئا عن الصعوبات الهائلة المرافقة لتصميم الاسلحة الجديدة وعلى المسؤولين في موضع السلطة الا يأخذوا بهذه الترهات او يعيروها آذانا صاغية .

ان القصد الحقيقي من وراء اقامة صناعات تقليد الاسلحة خلال العقد القادم ليس من اجل الحصول على اسلحة اقل كلفة لان العكس هو الصحيح ، ولا من اجل التخلص من ضغوط مصادر السلاح لاننا لن نستطيع في هذه المرحلة من انتاج كافة الاسلحة التي نحتاجها ، بل هو من أجل الحصول على الخبرات التقنية من ضمن التوجه الاساسي نحو اقامة القاعدة الصناعية المستقبلية المتينة .

وهنا نأتي على موضوع الصناعات الاولية في خطط التصنيع الحربي القادمة وهو الامر الحيوي الذي يوفر اسباب ومقومات الاكتفاء الذاتي لكلا الصناعات الحربية والمدنية . ان قيام الصناعات الاولية المختلفة خلال العقد القادم يوفر ، الى جانب ما تقدم ، خبرات وتقنيات عريضة تساهم الى حد بعيد في اقامة القاعدة الصناعية البشرية والمادية التي هي محور الاهتمامات المستقبلية في حقل التصنيع ، وتشمل هذه الصناعات : استخراج الخامات / التعدين وتشكيل سبائك الفولاذ ، الصناعات الكيميائية ، الآلات الدقيقة واجهزة المراقبة ، اجزاء المعدات الالكترونية ، آلات الانتاج، آلات انتاج آلات الانتاج وغيرها من الصناعات الاساسية الحيوية .

اثناء كامل فترة العقد القادم من التصنيع الحربي والمدني يجب التأكيد على ضرورة تدريب وتهيئة القيادات الصناعية المتكاملة بكل كوادرها ، وفي مختلف الاختصاصات ، من أجل المساهمة في خلق الصناعات الحربية الجديدة المستقبلية . ان ذلك يتطلب خلق المناخ المناسب العلمي — العملي وتحرير العقل العربي من قيود التجهيل والتخويف وافساح حرية الممارسة لهذه القيادات اثناء تهيئتها وتدريبها .

ومن منطلق خلق القاعدة الصناعية من اجل المستقبل ، تقام مؤسسات البحث العلمي بهدف مساعدة وتنشيط الابحاث والاختبارات العلمية في الجامعات والجمعيات العلمية والمختبرات وكافة المؤسسات الاكاديمية الاخرى . وتنسق كل هذه المجهودات مع حاجات مؤسسات التصنيع الحربي المختلفة من اجل استيعاب كافة الانجازات العلمية البحثية وتحويلها الى نتائج عملية ملموسة . تعطى جميع هذه المؤسسات صلاحيات مالية واسعة للانفاق على نفسها وعلى باقي المؤسسة الاخرى التي تتعاون معها .

وأيضا بنفس هذا التوجه تطور المؤسسات الحالية المعنية بالتطبيقات التقنية ، وتقام الى جانبها مؤسسات جديدة للتطوير التقني الحربي بحيث ان تستوعب هذه المؤسسات اعدادا كبيرة متخصصة من الصناعيين والعسكريين والباحثين النظريين وغيرهم وتكون مهمتها ابداء المشورة للاجهزة العسكرية العربية والمشاركة في وضع الستراتيجيات العربية وتطوير الاسلحة وتعميمها ومن ثم دفعها للانتاج .